

الانفراد التشريعي للوحدات السياسية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

Legislative singularity of political units in the
Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005

الكلمات الافتتاحية :

الانفراد التشريعي، للوحدات، السياسية، دستور جمهورية العراق
لسنة ٢٠٠٥

Keywords :

Legislative ,singularity ,political units ,Constitution ,Republic

Abstract

Iraq turned from a unified state to a federation following the overthrow of the regime in 2003 and the issuance of the Law of Administration for the Iraqi State for the Transitional Period of 2004, which transformed the form of the state into a federation in accordance with Article (4) thereof. In the federal system, which was issued by popular referendum, and came with asymmetric components of the federal system, some components are considered political units that are subject in their work to the federal system (regions), while others work according to the administrative decentralization system (provinces that are not organized in a region), and the constitution recognized the units The political (regions) have the right to exercise legislation on a number of issues, and the constitution has expanded the powers of the regions in the legislative field that they exercise unilaterally, although the union in Iraq arose through the transition from a unified state to a federation, and such a transformation tends to the framers of the constitution often to Determining the powers of political units and strengthening and expanding the role of the union in legislation, and not the other way around, as is the case in Iraq.

أ.د سعيد علي غافل



محمد عودة محسن الدراجي



الملخص

تحول العراق من دولة موحدة الى اتحادية اثر الاطاحة بنظام الحكم في ٢٠٠٣ وصدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ الذي حول شكل الدولة الى اتحادي بموجب المادة (٤) منه، ومن ثم انتهى المطاف بهذا التحول الى صدور دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الذي اخذ بالنظام الاتحادي والذي صدر بالاستفتاء الشعبي، وجاء بمكونات غير متماثلة للنظام الاتحادي، فبعض المكونات تعد وحدات سياسية تخضع في عملها للنظام الفيدرالي (الاقاليم)، في حين ان البعض الآخر يعمل وفق نظام اللامركزية الادارية (المحافظات غير المنتظمة في اقليم)، وقد اعترف الدستور للوحدات السياسية (الاقاليم) بالحق في ممارسة التشريع بجملة من المسائل. وقد وسع الدستور من سلطات الاقاليم في الميدان التشريعي الذي تمارسه على وجه الانفراد رغم ان الاتحاد في العراق نشأ عن طريق التحول من دولة موحدة الى اتحادية، ومثل هذا التحول يميل فيه واضعو الدستور غالباً الى تخديد سلطات الوحدات السياسية وتقوية وتوسيع دور الاتحاد في التشريع وليس العكس كما هو حاصل في العراق.

المقدمة :

تحول العراق من دولة موحدة الى اتحادية اثر الاطاحة بنظام الحكم في ٢٠٠٣ وصدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ الذي حول شكل الدولة الى اتحادي بموجب المادة (٤) منه، ومن ثم انتهى المطاف بهذا التحول الى صدور دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الذي اخذ بالنظام الاتحادي والذي صدر بالاستفتاء الشعبي، وجاء بمكونات غير متماثلة للنظام الاتحادي، فبعض المكونات تعد وحدات سياسية تخضع في عملها للنظام الفيدرالي (الاقاليم)، في حين ان البعض الآخر يعمل وفق نظام اللامركزية الادارية (المحافظات غير المنتظمة في اقليم)، وقد اعترف الدستور للوحدات السياسية (الاقاليم) بالحق في ممارسة التشريع بجملة من المسائل. وقد وسع الدستور من سلطات الاقاليم في الميدان التشريعي الذي تمارسه على وجه الانفراد رغم ان الاتحاد في العراق نشأ عن طريق التحول من دولة موحدة الى اتحادية، ومثل هذا التحول يميل فيه واضعو الدستور غالباً الى تخديد سلطات الوحدات السياسية وتقوية وتوسيع دور الاتحاد في التشريع وليس العكس كما هو حاصل في العراق. وقد انتهجت الدساتير الفيدرالية ثلاث اتجاهات في توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والوحدات الاتحادية، فالاتجاه الاول حدد نطاق سلطة الاتحاد على سبيل الحصر وترك الباقي من المسائل غير المحددة لتمارسها الوحدات المكونة للاتحاد

والتي لا سبيل لحصرها بلحاظ انها تتعدد وتتجدد بتطور الحياة بينما سار الاتجاه الثاني الى تحديد نطاق سلطة الوحدات على سبيل الحصر وترك الباقي للإتحاد. أما الاتجاه الثالث فيقوم فيه الدستور الفيدرالي بتوزيع الصلاحيات بين الإتحاد والوحدات عن طريق تحديد صلاحيات كل منهما على سبيل الحصر. اما دستور العراق فقد حدد اختصاصات المركز على سبيل الحصر وترك الباقي للوحدات السياسية في سائر الإختصاصات المستقبلية الامر الذي يثير العديد من الاشكالات بشأن حجم تلك المهام وطبيعتها. مشكلة البحث إن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ اناط بالوحدات السياسية (الاقاليم) عدة اختصاصات تشريعية تمارسها على وجه الانفراد. سواء كانت مسائل هامة ام تفصيلية. لكن الاشكال الابرز يقع في ان الاستقلال الذي منحه الدستور لهذه الوحدات كان واسعا جدا عن وعلى حساب سلطة الاتحاد الامر الذي لا ينسجم والاتحاد الفيدرالي الناشئ عن تحول دولة كانت موحدة بالأصل الى اتحادية . خطة البحث: سوف نتناول نطاق الاختصاص التشريعي للوحدات السياسية (الاقاليم) في مبحثين الاول ممارسة الإختصاص التشريعي خارج اختصاص سلطة الاتحاد، أما المطلب الثاني فنتناول فيه التشريع في المسائل الاخرى وكما يلي:

المبحث الأول : ممارسة التشريع خارج الإختصاص الحصري لسلطة الإتحاد
ينصرف معنى الإختصاصات الحصرية Exclusive powers Jurisdiction الى السلطات الموكلة حصريا لمستوى حكومي واحد في النظام الفدرالي إما من خلال التعريف أو من خلال وجود مادة تمنع ممارستها من قبل مستويات حكومية اخرى^(١). وقد أجاز دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ للوحدات السياسية^(٢) ممارسة السلطة التشريعية في حدودها وفق احكام الدستور الإتحادي^(٣). وحسب توزيع الإختصاصات الدستورية بين الحكومة الإتحادية و الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم^(٤). وإنتهى الدستور الى رسم الية غير دقيقة لممارسة الوحدات السياسية الاختصاص التشريعي^(٥). رغم ان المشرع الدستوري قد أحاط هذه المهمة بجملة من القيود. وحدد تلك الممارسة بنطاق فضفاض. وانتهج دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ منهجا فريدا في توزيع الاختصاص

التشريعي بين الاتحاد والوحدات المكونة له. فمن جهة حدد الدستور صلاحيات سلطة الاتحاد على سبيل الحصر^(١). ثم عاد وأشرك سلطة الاتحاد مع سلطات الوحدات الاتحادية في ممارسة بعض الاختصاصات الأخرى^(٢). ثم عاد ثالثة وجعل كل اختصاص حصري غير وارد ضمن الاختصاصات الحصرية لسلطة الاتحاد يكون من حصة الوحدات الاتحادية^(٣). واللافت ان الدستور سار على منح الوحدات السياسية سلطة واسعة في التشريع سواء في المسائل الحالية ام المستقبلية على السواء ويمكن تلمس ذلك من خلال:

المطلب الأول: التشريع في المسائل الحالية : خلافاً لمألوف التجارب الفيدرالية إنجّه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الى توسيع نطاق ممارسة الوحدات الاتحادية لصلاحيات التشريع من خلال إطلاق يد الوحدات الاتحادية وتحديد نطاق سلطة الاتحاد في مسائل حصرية دون غيرها. رغم ان الاتحاد الفيدرالي في العراق تكون عن طريق التفكك الذي يستلزم ان تكون اختصاصات الاتحاد على المطلقة في حين تقتصر اختصاصات الوحدات الاتحادية على مسائل معينة على سبيل الحصر^(٤). كما هو الحال في دستور البرازيل لعام ١٩٨٨ ودستور كندا لعام ١٩٨٢. و نص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على حصر سلطات الاتحاد بالمسائل التي وردت بالمادة (١١٠) من الدستور والتي نصت على (تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية: أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي. والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها. ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. ثانياً :- وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها. بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وإدارتها. لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق. والدفاع عنه. ثالثاً :- رسم السياسة المالية. والكمركية. وإصدار العملة. وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق. ووضع الميزانية العامة للدولة. ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي. وإدارته. رابعاً :- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان. خامساً :- تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحقوق اللجوء السياسي. سادساً :- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد. سابعاً :- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية. ثامناً :- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق. وضمان مناسب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقاً للقوانين والاعراف الدولية. تاسعاً :- الاحصاء والتعداد العام للسكان). وإزاء التحديد الحصري لسلطة الاتحاد أطلق الدستور الأقاليم في ممارسة الصلاحيات الدستورية المختلفة. فقد جاء في المادة (١٢١/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور. بإستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية). والملاحظ على هذا النص منحه للوحدات السياسية

(الاقاليم) ممارسة كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام الدستور^(١). وإطلاقه لهذه الوحدات العنان في ممارسة سائر الاختصاصات المذكورة عدا النطاق المحجوز للسلطة الاتحادية والذي تضمن عدة مسائل تنفرد بممارستها السلطة الاتحادية على سبيل الحصر.

المطلب الثاني التشريع في المسائل المستقبلية
ترك بعض الدساتير الفيدرالية السلطة التشريعية في ما يستجد مستقبلا للوحدات المكونة للإتحاد. كما في دستور الاتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ ودستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١. وقد نصت المادة (١١٥) من الدستور على (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم...). ويشير الواقع الى قيام الوحدات السياسية في العراق بإصدار تشريعات لا تنسجم مع روح وقواعد النظام الفيدرالي^(٢).

واللافت ان هذا النص قد يثير الاشكال في تطبيقه من جهة. وفي مدى تعارضه مع نص المادة (١٢١/أولا) من الدستور من جهة اخرى. بلحاظ ان منح الوحدات السياسية (الاقاليم) ممارسة السلطات الثلاث (التشريعية - التنفيذية - القضائية) خارج الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية يمكن ان يتماشى مع النظام الفيدرالي.

وعلى سبيل المثال نصت المادة (٣) من دستور الاتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ على (تتمتع المقاطعات بالسيادة طالما أن دستور الاتحاد لم يحد من هذه السيادة. كما تمارس المقاطعات كافة الحقوق التي لم تفوض إلى الاتحاد).

ولكن الاشكال يقع بشأن الوحدات الادارية (المحافظات) والتي من غير المنطقي مساواتها بالوحدات السياسية في المادة (١١٥) من الدستور التي منحت لكلا النوعين من الوحدات (الوحدات السياسية - الوحدات الادارية) ممارسة سائر الاختصاصات غير المنصوص عليها ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية. سيما ان نص المادة (١١٥) من الدستور جاء مطلقا ولم يحدد طبيعة الاختصاصات التي تتمتع بها الوحدات الادارية (المحافظات) الى جانب الوحدات السياسية (الاقاليم) وهل تشمل ايضا الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ وإذا كان الامر كذلك فإن من غير

المنطقي منح الوحدات الادارية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية لأنها ليست اقاليم
فيدرالية وإنما وحدات ادارية.

ورما كان مقصود المشرع الدستوري العراقي قد انصرف الى التفريق بين مسألتين، الاولى
هي منح الاختصاصات الثلاث (التشريعية - التنفيذية - القضائية) للوحدات
السياسية، لتمارسها خارج حدود صلاحيات المركز بدليل ان المادة (١٢١/اولا) قد نصت
على ذلك صراحة بلحاظ انها تتمتع باستقلال تام وفقا لمبادئ النظام الإتحادي، والثانية
هي إعطاء الوحدات الادارية ممارسة سائر الصلاحيات التنفيذية بدليل ان المشرع قد
اعترف لهذه الوحدات بصفة الاستقلال النسبي وليس المطلق من خلال تقييدها بمبدأ
اللامركزية الادارية، وسواء كان مقصود المشرع الدستوري هذا ام ذاك فإن من المؤكد انه
قد وقع في تناقض واضح عند صياغته لنص المادة (١١٥) من الدستور وتعارضها مع المادة
(١٢١/اولا)، فالاولى منحت السلطات دون تحديد لسائر الوحدات السياسية والادارية خارج
حدود سلطة الاتحاد، في حين ان الثانية منحت تلك الاختصاصات بالوصف للوحدات
السياسية (الاقاليم) لا غير (١). ويبقى الاشكال الابرز في احتمال قيام السلطة
التشريعية للإقاليم بتجاوز الاختصاص الحصري لسلطة الاتحاد في التشريع، إذ تتضمن
الاختصاصات الدستورية للسلطات الاتحادية رسم السياسة الخارجية للدولة، الامر الذي
قد يؤدي الى نشوب الخلافات والتجاذبات السياسية بسبب ما يعقده الاقليم من اتفاقيات
لا تنسجم مع توجه السلطات الاتحادية، او على مستوى الاقتراض الدولي، او على المستوى
العسكري ووضع سياسة الامن الوطني، بما فيها انشاء قوات مسلحة وادارتها، او فيما
يتعلق بالترددات البثية، او غيرها.

المبحث الثاني : ممارسة التشريع في مسائل اخرى
هناك جملة من المسائل التي تنفرد بها الوحدات السياسية في العراق بالتشريع سواء
وجدت مثيلاتها لدى سلطات الاتحاد ام لم توجد، ويمكن اجمال اهم تلك الاختصاصات
بمسألتين، الاولى هي التشريع بشأن الميدان العسكري والامني، اما الثانية فهي التشريع

في المسائل الخارجية وسوف نتناول في المطلب الاول التشريع في الميدان العسكري والامني
لنعرج في الثاني على بيان التشريع في المجال الخارجي وكما يلي:

المطلب الأول التشريع في الميدان العسكري والأمني
لما كان الهاجس الأمني أحد أهم أسباب نشأة الاتحاد الفيدرالي. فقد أعطت غالبية
الدساتير الفيدرالية للإختصاص التشريعي في الميدان العسكري والدفاعي أهمية
قصوى. ومنحت للوحدات المكونة للإتحاد سلطة مباشرة في إنشاء وتكوين قوات أمن
داخلي للحفاظ على الأمن الداخلي للوحدة الاتحادية^(١). أما مسائل الدفاع والمسائل
العسكرية فقد اتفقت الدساتير الفيدرالية الى حصر سلطة التشريع فيها للإتحاد دون
الوحدات المكونة له. ولا تثير مسألة منح الوحدات المكونة للإتحاد سلطة التشريع في
مسائل الأمن الداخلي لتلك الوحدات أية اشكالات قانونية. فقد أعطت غالبية الدساتير
الفيدرالية للوحدات الاتحادية سلطة التشريع في ميدان الأمن الداخلي - دون الدفاع - كما
هو الحال في دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ ودستور البرازيل لعام ١٩٨٨
ودستور روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣. ودستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. بينما حصر
القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ذلك الاختصاص بسلطة الاتحاد
فقط. فقد جاء في المادة (٧٣) النص على (يتمتع الاتحاد بسلطة تشريعية حصرية في
الشؤون التالية... شؤون الدفاع. بما فيها شؤون حماية المدنيين)^(٢). وفي العراق شرع برلمان
اقليم كوردستان العراق قانون جهاز اسایش اقليم كوردستان العراق رقم (٥) لسنة
٢٠١١^(٣). ليكون الجهاز الأمني للإقليم للمحافظة على الأمن الداخلي في حدود الاقليم.
وكذلك سن قانون حرس الاقليم رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ متمسكا بنص المادة (١٢١) /
خامساً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي نصت على (تختص حكومة الإقليم
بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم
كالشرطة والأمن وحرس الإقليم). وكان الاجدر بالمشروع الدستوري مسيطرة الاتجاه الغالب

في الدساتير الفيدرالية التي تمنح للوحدات المكونة للإتحاد سلطة تشريعية في مجال الامن الداخلي للوحدات وليس التشريع في مسائل الدفاع. وقد اعترف دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لرئيس مجلس الوزراء بصفة القائد العام للقوات المسلحة فقد نصت المادة (٧٨) من الدستور على (رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بادارة مجلس الوزراء، ويتأرض اجتماعاته، وله الحق باقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب). بل ان المادة (٨٠) من الدستور اوكلت لمجلس النواب سلطة الموافقة على تعيين كل من رئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية^(١). وعلاوة على ذلك اناطت المادة (١٠٩) من الدستور بالسلطات الاتحادية واجب حماية اجزاء الدولة كلها من الغزو او الاعتداء او الاضطرابات الداخلية، إذ نصت على (حفاظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي) وبقينا ان الاختصاص التشريعي للوحدات السياسية (الاقاليم) في مجال الدفاع العسكري يجعل من رابطة الاتحاد في العراق قد تميل الى مشارف الكونفيدرالية، بلحاظ ان المبدأ العام يقضي بأن الهيئة العليا القائمة على رأس (الإتحاد الكونفيدرالي) تفتقر للسلطة المباشرة على موطني الإتحاد، ولا سلطان لها عليهم إلا من خلال حكومات الدول الداخلة في الإتحاد، فتكون السيادة الداخلية لدولة الإتحاد منقوصة وغير فاعلة^(٢).

المطلب الثاني: التشريع في المسائل الخارجية

تناط الشؤون الخارجية للدولة بالسلطات الاتحادية في غالبية الدساتير الفيدرالية. بلحاظ ان دولة الاتحاد الفيدرالي هي وحدها دون غيرها التي يعترف لها القانون الدولي بالشخصية القانونية الدولية^(٣). وبالتالي يكون لدولة الاتحاد الفيدرالي دون الوحدات المكونة لها الدخول في علاقات دولية مع الدول أو المنظمات الدولية بما في ذلك حق التفاوض وابرام المعاهدات الدولية^(٤). ورغم ذلك فإن هذا المسلك لم يكن مستقرا بإماتياز، فقد شهد بعض الاستثناءات، إذ اباح دستور الاتحاد السوفيتي السابق لعام ١٩٤٤ لبعض

الولايات حق التمثيل الخارجي. وقد زال ذلك الاستثناء بعدما كان أحد اسباب تفكك وزوال الاتحاد بأسره^(١). ومع ذلك يتاح للوحدات المكونة للإتحاد اقامة علاقات خارجية في مجال اختصاصها كالتعليم والصحة والبيئة وبالاخص تلك التي تقبع دولها تحت صيغة الكيانات الدولية الموحدة للدول والقائمة على اساس التعاون. ومن ابرزها دول الاتحاد الاوربي. وعلى سبيل المثال يمنح دستور اسبانيا لعام ١٩٧٨ سياسة خاصة للمقاطعات في مجالات البيئة والصناعة والزراعة وصيد الاسماك تتناغم مع سياسة الاتحاد الاوربي بلحاظ ان اسبانيا عضوا في الاتحاد الاوربي. ولهذا اصدرت المحكمة الدستورية العليا في اسبانيا حكما يقضي بإعتبار وفد حكومة اقليم (الباسك) وفداً رسمياً في اجتماعات الاتحاد الاوربي^(٢).

إلا ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد خرج عن هذه القاعدة وبدأت احكامه تقترب شيئاً فشيئاً من النظام الكونفيدرالي. بعد ان امسى الاستقلال الذي منحه الدستور للوحدات السياسية واسعا^(٣). فقد حصر الدستور صلاحيات الموافقة على ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمجلس النواب الإتحادي استناداً للمادة (١١) من الدستور. واحال تنظيم ذلك الى قانون خاص يصدره المجلس بإغلبية الثلثين. ومنح التفاوض بشأن عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية الى مجلس الوزراء او من يخوله حصراً بمقتضى المادة (٨٠) من الدستور. ومهمة الموافقة عليها الى مجلس النواب ومصادقة رئيس الجمهورية.

ورغم ذلك اباح دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ منه للوحدات السياسية (الاقاليم) سلطة التمثيل الخارجي وفتح مكاتب في السفارات والبعثات الخارجية. دون ان يشترط الدستور موافقة السلطة التشريعية الاتحادية على ذلك. حيث نصت المادة (١٢١) منه على (تؤسس مكاتب للإقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية)^(٤). وأمام ذلك يثار الاشكال الأبرز بشأن اطلاق يد السلطة التشريعية في الاقاليم لسن قوانين لتنظيم ممارسة هذا الاختصاص. في حين

ان الدساتير الفيدرالية لا تمنح للولايات ممارسة الشؤون الخارجية إلا ضمن نطاق محدود^(١).

ونعتقد ان هذا الاختصاص يمارس من خلال وزارة الخارجية في الداخل لان الوحدات لا تملك اي من مظاهر السيادة الخارجية كونها منوطة لصالح الاتحاد. لان البعثات الدبلوماسية تمثل مطامح الدولة ككل بلحاظ ان من بين اهم الوظائف الدبلوماسية هو حماية مصالح الدولة المرسله ومصالح ورعايا الدولة المستقبلية. بجميع الوسائل المشروعة ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي^(٢). وربما ان نص المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يثير الاشكال. فدولة الاتحاد الفيدرالي هي وحدها من يملك السيادة الخارجية وان الدبلوماسية احد اهم شؤون مظاهر هذه السيادة^(٣). سيما ان الدولة تباشر سلطة الاتحاد التمثيل الدبلوماسي مع غيرها من اشخاص القانون الدولي العام بمظهره الايجابي المتمثل بإرسال البعثات الدبلوماسية والسبلي المتجسد بإستقبال البعثات الدبلوماسية^(٤). وبالتالي فإن التشريع بشأن المسائل الخارجية لا يناط بالوحدات المكونة للإتحاد بالأصل وانما ينصرف الى السلطة التشريعية الاتحادية حصراً. والملاحظ ان منح الوحدات السياسية سلطة تشريعية في الميدان الخارجي انما يرتبط بطبيعة العلاقات التي تملكها هذه الوحدات قبل نشأة الاتحاد الوليد. فالوحدات السياسية التي كانت اجزاءً لدولة موحدة ثم اندمجت فكونت الإتحاد كما في العراق تفتقر لمثل هذه العلاقات. فيكون توجه مؤسسي الإتحاد الجديد نحو تقوية سلطة الإتحاد وليس الولايات على العكس مما فعل مشرعنا الدستوري في المادة (١٢١) من الدستور. بلحاظ ان ما تشرعه السلطة الاتحادية هو أصل القواعد الدستورية القابلة للتطبيق على كافة اراضي الإتحاد. وعلى خلاف ذلك يكون المركز القانوني للولايات التي كانت مستقلة قبل اندماجها في اتحاد فيدرالي. فهذه الولايات كانت معتادة في ان ترتبط - حتماً - بعلاقات خارجية قد يكون من بينها علاقات ذات طابع اقتصادي أو ثقافي. فترغب تلك الولايات بالاحتفاظ بقدر من سلطتها في المجال الخارجي سيما سلطة إبرام المعاهدات الدولية ذات الطابع الإقتصادي

او الثقافي رغم انضمامها إلى الإتحاد الفيدرالي^(١). وبالتالي لا بأس من إحترام اختصاصها التشريعي في إبرام الاتفاقيات الخارجية^(٢). وعلى سبيل المثال أجاز دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ للإمارات الأعضاء البقاء في عضويتها بمنظمة (الوابك)، وأجاز لها إبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية. وكذلك دستور الإتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ الذي أجاز للوحدات المكونة للإتحاد ممارسة الاختصاص التشريعي في إبرام المعاهدات الاقتصادية. وفي مثل هذا الوضع تتنافس الولايات فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية^(٣). إلا ان إطلاق اليد للولايات في ممارسة الاختصاص التشريعي في المسائل التي تختص بها سيما المجال الإقتصادي الخارجي قد يؤدي إلى إرباك العلاقة بينها وبين الإتحاد بل قد يعرض أمن الإتحاد أو إستقراره للخطر جراء سوء تقدير السلطة التشريعية في الولايات في سن التشريعات المصيرية الهامة، ولغرض ردع هكذا مخاطر إبيح لسلطة الإتحاد التدخل في شؤون الولايات أو ما يطلق عليه (مبدأ التدخل الفيدرالي)^(٤). ولغرض الحيلولة دون تسبب المعاهدات الدولية بإضطراب كبير في العلاقة بين سلطتي الإتحاد والولايات وبهدف تقليل اثر الاتفاقيات الدولية على توازن تلك العلاقة اشترطت الولايات بصورة متواترة ما أطلق عليه (الشرط الاتحادي) ومؤداه تقييد سلطة الإتحاد في الانضمام إلى معاهدات خارجية تمس كيان الولايات مباشرة. وعلى سبيل المثال الزم القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ سلطة الإتحاد قبل إبرام أية اتفاقية من شأنها ان تمس إحدى الولايات أخذ وجهة نظر تلك الولاية في الوقت المناسب^(٥). ويرى البعض ان الهدف من الشرط الاتحادي هو التعبير عن التزام سلطة الإتحاد الفيدرالي بعدم تعديل التوازن الدستوري للسلطات بين مستويي الحكم وعدم اضعاف الصفة الاتحادية على المسائل التي تدخل ضمن اختصاص الولايات. لان التوجه الحديث للتعاون بين الإتحاد والولايات فيما يخص السياسة الخارجية للإتحاد الفيدرالي يمنح للولايات وسائل ضغط على الحكومة الاتحادية عند وجود معاهدة تدخل في اختصاص الولايات كلاً أو جزءاً. وفي ذات الوقت يسمح لسلطة

الإتحاد تأكيد موقعها على الصعيد الدولي، كما يوجد تكثيف غير رسمي من حيث الواقع لإيجاد تعاون بين سلطتي الإتحاد والولايات عندما تطرح قضايا تهم الإتحاد بأسره^(١).
الخاتمة:

توصلنا من خلال البحث في الاختصاص التشريعي للوحدات السياسية في العراق الى جملة من النتائج والتوصيات يمكن درجها بما يلي:
اولاً - النتائج:

(١) رغم ان الدساتير الفيدرالية تتفق على منح سلطة الاتحاد الاختصاص التشريعي في مسائل الامن والدفاع عن البلاد، الا ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ رغم انه خص السلطة الاتحادية بممارسة الاختصاص التشريعي في تنظيم القوات المسلحة وادارتها، الا انه اجاز للإقاليم ممارسة الاختصاص التشريعي بتنظيم قوى دفاع (حرس الاقليم) في حين ان الدساتير الفيدرالية لا تمنح للوحدات المكونة للإتحاد سوى الاختصاص التشريعي بتنظيم قوى امن داخلي وليس دفاع. والحقيقة ان مثل هذا النص يشجع على النزعة الانفصالية، في ظل احتمالية تعدد الاقاليم في العراق.

(٢) لا يمكن بحال من الاحوال التسليم بصحة فكرة فتح كماتب في البعثات والسفارات لتمثيل الاقاليم سيما ان مثل هذا الاختصاص قد يندرج تحت مسمى مظاهر السيادة الخارجية وبالتالي يجب اناطة كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية للسلطات الاتحادية.

(٣) رغم ان غالبية التجارب الفيدرالية الناشئة عن طريق تحول دولة موحدة الى دولة اتحادية يذهب الدستور فيها الى تدعيم دور السلطة الاتحادية للحفاظ على قوتها وهذا ما يجب ان يكون حاصلًا في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥ لكن المشرع الدستوري العراقي قد وقع في تناقضات فهو يقوي الدور التشريعي للسلطة

الإتحادية تارة بمنحها الانفراد التشريعي في مسائل حصرية هامة، ويعود لتقوية سلطات الأقاليم والمحافظات فيمنحها إختصاصات تفوق صلاحيات المركز.

ثانياً - التوصيات :

- (١) بالرغم من ان الدستور حصر اختصاصات الاتحاد على سبيل الحصر وترك ما عداها للوحدات الاتحادية لتمارس الاختصاصات التشريعي بشأنها الا ان من الافضل تعديل الدستور بنحو يجعل التشريع في المسائل المستقبلية للإتحاد لان طبيعة المستجدات قد تفرز مسائل اخرى تفوق بأهميتها ما يشرع به الاتحاد حالياً لذا من الافضل اضافة نص في الدستور ينص على ذلك.
- (٢) بهدف تدعيم قوة الاتحاد الفيدرالي في العراق وتفعيلاً لروح الدستور بمنح القيادة العامة للقوات المسلحة لرئيس مجلس الوزراء فمن من الاولى تعديل الدستور بنحو يجعل من اي قوة مسلحة في الوحدات الاتحادية في العراق تحت امرة القائد العام للقوات المسلحة حصراً، وذلك منعا للتزعة الانفصالية من جهة وتوحيداً للرؤية العسكرية والامنية في البلاد من جهة اخرى.
- (٣) انسجاماً مع كون المسائل الخارجية في الاتحاد الفيدرالي تناط بسلطة الاتحاد واتفاقاً مع المادة (١١٠) من الدستور ينبغي حصر المسائل الخارجية بيد السلطات الاتحادية، لذا نرى تعديل الدستور بنحو يلغي مسألة فتح مكاتب للوحدات الاتحادية في السفارات والبعثات الخارجية لان من شأن ذلك المساس بمهابة السيادة الخارجية للدولة.

الهوامش :

(١) راؤول بليندباخر وأبيغيل أوستاين، حوار عالمي حول الفدرالية، ترجمة: مها بسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية والرابطة الدولية لمركز الدراسات الفدرالية، أوتاوا، ٢٠٠٧، ص ٥٢.

٢) إختلفت التسمية التي تطلق على الوحدات المكونة للإتحاد، ففي دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ يطلق عليها (الولايات) وفي دستور الاتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ يطلق عليها (الكانتونات)، وفي دستور كندا لعام ١٩٨٢ ودستور البرازيل لعام ١٩٨٨ تسمى (الاقاليم) وفي القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ يطلق عليها (الولايات).

٣) ينظر: ممدوح عبد الكريم حافظ، أهم مظاهر احكام النظام الاتحادي (الفيدرالي)، مجلة العراق الفيدرالي، مركز السلام والتنمية للدراسات والبحاث، العدد ١، حزيران، ٢٠٠٥، ص ٣١ وما بعدها.

٤) ينظر: مؤيد جبير محمود، قراءة في ماهية التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية (العراق نموذجا)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، العام الثانية، اذار، ٢٠٠٨، ص ٢٨ وما بعدها.

٥) ينظر: د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج ١، ط ٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٥٤.

٦) المادة (١١٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٧) المادة (١١٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٨) المادة (١١٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٩) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٤.

١) نعتقد ان من الطبيعي جدا منح الوحدات السياسية (الاقاليم) ممارسة السلطات الثلاثة (التشريعية - التنفيذية - القضائية) في حدود تلك الوحدات، لأن مبدأ الاستقلال الذاتي للولايات الفيدرالية ينصرف الى الوحدات السياسية التي تستقل هذه السلطات والتي يطلق عليها (اللامركزية السياسية)، في حين لا يمكن قانوناً منح الوحدات الادارية (المحافظات) سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، لأن تلك الوحدات انما هي وحدات ادارية تعمل في ظل نظام (اللامركزية الادارية) وبالتالي تتمتع باستقلال تنفيذي لا غير. ينظر: د. قاسم خضير عباس، تقييم مرحلة تطبيق النظام الاداري اللامركزي في العراق (آفاق وتحديات)، ضمن (دراسات حول اللامركزية)، ج ١، وزارة الدولة لشؤون المحافظات، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٥٥ وما بعدها.

١) مثال ذلك قانون وزارة العمل لإقليم كردستان - العراق رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٧ وقانون ضريبة الدخل رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٧ وقانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦

٢) د. وائل عبد الطيف الفضل، امكانية تطبيق الفيدرالية في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩٦

٣) وعلى سبيل المثال نصت المادة (٢/٨٧) من القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ على (يجوز فيما عدا ذلك، وبموافقة البونديسرات، أن تنص القوانين الاتحادية الخاصة بالدفاع، بما في ذلك شؤون التجنيد للخدمة العسكرية وحماية المدنيين، على أن يجري تنفيذها كلياً أو جزئياً سواء بدوائر إدارية اتحادية ذات هيكل فرعية خاصة بها، أو من قبل الولايات عن طريق التكليف الاتحادي)

(١) وكذلك نصت المادة (٨٧) من القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ على (يقوم الاتحاد بإنشاء القوات المسلحة لأغراض الدفاع...)

(١) نشر القانون بجريدة الوقائع الكوردستانية بالعدد (١٢٧)، ط١، السنة الحادية عشرة - آيار، ٢٠١١.
(١) نصت المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية...خامساً: - التوصية الى مجلس النواب، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية).

(١) د. هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٨٠ وما بعدها.

(١) د. علي يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة، ايتراك، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١٩.
(١) للتفصيل بشأن دور الوحدات المكونة للإتحاد في ميدان المعاهدات الدولية: ينظر: د. صلاح جبر البصيصي، ابرام المعاهدات الدولية في الدوال الفيدرالية، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١٠، ص ٢٣ وما بعدها. وكذلك:

Raoul Blinden Bacher and Ablagail Stien Karos, Aglobal Dialogue on federalism-volume ٤, dialog ues on the practic of fiscal and federalism countries, queens comparative perspectives, forum of federations. ٢٠٠٧.

(٢) د. ابراهيم عبد العزيز شيجا، النظم السياسية والقانون الدستوري، الموجه السابق، ص ١٨٠.
(٢) Francoise Massart . Pierard and peter Bursens. Belgium Federalism and foreign Relations : Between cooperation and pragmatism. avaibla a Global Dialogue of Federalism. Book series. Volume 5. 2007-p19.

(٢) تقوم الكونفيدرالية على اساس إتحاد دول مستقلة تسعى لتحقيق أهداف معينة من خلال الدبلوماسية وعقد المعاهدات، بينما لا يتصور وجود ذلك في ظل الإتحاد الفيدرالي إذ تنتهي الشخصية القانونية الدولية للدول الداخلة في الإتحاد الفيدرالي وتذوب لتظهر شخصية دولية واحدة هي شخصية دولة الإتحاد الفيدرالي، والتي تؤهلها لعقد الاتفاقيات و ابرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي وكل مزايا الشخصية القانونية الدولية. د. محمد علي ال ياسين، القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٨٠. وكذلك د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٤ ص ١٦٩.

(٢) لدى اطلاعنا على محاضر لجان كتابة دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم نقف على المعنى الذي قصده المشرع الدستوري من مصطلح (الانمائية) الوارد بالمادة (١٢١ / رابعاً) من الدستور. ونعتقد ان مصطلح (الانمائية) الوارد في المادة (١٢١/ رابعاً) يستبطن معنى واسع لا يقتصر على المسائل الثقافية

والاجتماعية وإنما قد يمتد إلى الشؤون الاقتصادية، والتي من بينها سلطة ادارة الثروات الطبيعية اتي سلطة مشتركة مع الاتحاد.

(٢) د. عادل الطباطبائي، النظام الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)، مطبعة القاهرة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩٩. وعلى سبيل المثال خول دستور الاتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ في المادة (١/٥٦) الولايات صلاحية عقد الاتفاقيات الاقتصادية. ومنح دستور النمسا لعام ١٩٢٠ للوحدات سلطة الموافقة على المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد اذا كانت تمس الحدود التابعة لتلك الوحدات.

(٢) المادة (٣) من اتفاقية فيينا لقانون للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١.

(٢) سعد عباس السعدي، التداخل والتكامل بين الوظيفتين الدبلوماسية والقنصلية، وزارة الخارجية العراقية، مطبعة كركي، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٩.

(٢) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦٨٨.

(٢) د. ازهار هاشم احمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفدرالي، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٤٠. وفي بعض الاحيان تحصل المنازعات بين الإتحاد والولايات حول المشاركة في مفاوضات لعقد معاهدة دولية، فمثلاً في ٢٩ / ١١ / ١٩٨٥ حصل خلاف بين سلطتي الإتحاد والولايات في كندا بشأن التوقيع على معاهدة للتبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية، وشدد رئيس الوزراء الكندي آنذاك ان هذه المسألة تقع ضمن اختصاص سلطة الإتحاد فقط. د. غسان الجندي، قانون المعاهدات الدولية، مطبعة التوفيق، عمان، ١٩٨٨، ص ٥. أشار اليه د. عثمان علي ويسى، المرجع السابق، ص ٥٤٨.

(٢) ان المسؤولية الدولية الناجمة عن الاخلال بعقد دولي أبرمته إحدى الولايات الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي تكون بحسب دستور كل دولة سيما وفي الدساتير التي يجوز فيها الولايات في الإتحاد إبرام عقد دولي دون إشراف من جانب سلطة الإتحاد حيث تقع المسؤولية الدولية على عاتق الولاية دون الإتحاد. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ٧٤٤.

(٣) د. عثمان علي ويسى، الطبيعة الديناميكية للدستور الفدرالي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٦٧.

(٣) لا يقتصر مبدأ التدخل الفيدرالي على الجانب الاقتصادي فحسب بل يمتد إلى المسائل الأخرى كتدخل سلطة الإتحاد في نشر قوات عسكرية لحماية الولايات أو فرض حالة الطوارئ، أو تدخلها بسبب تعسف حكومات الولايات بحقوق المواطنين فيها، باعتبار ان السلطة الاتحادية هي الضامن لتلك الحقوق. د. عثمان علي ويسى، المرجع السابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٣) ازهار هاشم احمد، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٤ - ١٥٥.

المراجع :

اولا- الكتب العربية:

- ١) د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج١، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٧.
- ٢) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- ٣) د. هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
- ٤) د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٥) د. علي يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة، ايتراث، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٦) د. محمد علي ال ياسين، القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤.
- ٧) د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٤.
- ٨) د. عادل الطباطبائي، النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)، مطبعة القاهرة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٩) سعد عباس السعدي، التداخل والتكامل بين الوظيفتين الدبلوماسية والقنصلية، وزارة الخارجية العراقية، مطبعة كركي، بيروت، ٢٠١٢.
- ١٠) د. محمد المجنوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١١) د. ازهار هاشم احمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفدرالي، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٤.
- ١٢) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- ١٣) د. عثمان علي ويسبي، الطبيعة الديناميكية للدستور الفدرالي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

ثانياً - الرسائل والاطاريح :

- ١) د. وائل عبد الطيف الفضل، امكانية تطبيق الفيدرالية في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

ثالثاً - البحوث والدوريات:

- ١) ممدوح عبد الكريم حافظ، أهم مظاهر احكام النظام الاتحادي (الفيدرالي)، مجلة العراق الفيدرالي، مركز السلام والتنمية للدراسات والابحاث، العدد١، حزيران، ٢٠٠٥ .
- ٢) مؤيد جبير محمود، قراءة في ماهية التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية (العراق انموذجا)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، العام الثانية، اذار، ٢٠٠٨
- ٣) د. قاسم خضير عباس، تقييم مرحلة تطبيق النظام الاداري اللامركزي في العراق (آفاق وتحديات)، ضمن (دراسات حول اللامركزية)، ج١، وزارة الدولة لشؤون المحافظات، بغداد، ٢٠١٢.
- ٤) القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ .
- ٥) د. صلاح جبر البصيصي، ابرام المعاهدات الدولية في الدوال الفيدرالية، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١٠.

رابعا - الكتب المترجمة:

- ١) راؤول بلينباخ وأبيغيل أوستاين، حوار عالمي حول الفدرالية، ترجمة: مهاسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية والرابطة الدولية لمركز الدراسات الفدرالية، اوتوا، ٢٠٠٧.
- ٢) ٢٠١٦.
- ٣) هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

خامسا - الدساتير والقوانين :

- ١) دستور الولايات المتحدة الامريكية لعام ١٧٨٧ .
- ٢) القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ،
- ٣) دستور كندا لعام ١٩٨٢ .
- ٤) دستور البرازيل لعام ١٩٨٨
- ٥) دستور الاتحاد السويسري لعام ١٩٩٩ .
- ٦) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

سادسا - المراجع باللغة الإنكليزية:

- 1) Francoise Massart . Pierard and peter Bursens. Belgium Federalism and foreign Relations : Between cooperation and pragmatism. availa a Global Dialogue of Federalism. Book series. Volume 5. 2007 .
- 2) Raoul Blinden Bacher and Ablagail Stien Karos, Aglobal Dialogue on federalism-volume 4, dialog ues on the practic of fiscal and federalism countries, queens comparative perspectives, forum of fedrations. 2007.